

الدراسة البحثية دور العلاقات السياسية الأمريكية
وتأثيرها على الواقع السياسي الداخلي للعراق
ما بعد حرب داعش

نهبه زجمال كمال الدين، مدرس مساعد، قسم التنمية البشرية،
كلية تربية شارزور، جامعة حلبجة، حلبجة، إقليم كردستان،
العراق.

Nabaz Jamal KamamIddin, Assistant
Lecturer, human development department,
Education College of Sharazoor, Halabja
University, Halabja, KRG, Iraq □

إن الحياة السياسية معقدة ومتشابكة بطبيعتها، نظراً للديناميكية العالية التي تمتاز بها، وكذلك لتعدد الفاعلين المؤثرين في القرار السياسي بشكل كبير، ومن تبعات هذا التشابك، ارتباط العلاقات السياسية الداخلية للدولة بالشكل والدور الذي تقوم به سياستها الخارجية، فقد أثبتت نظريات العلوم السياسية أن اللاعبين السياسيين على المستوى الداخلي لهم تأثير كبير في صياغة توجهات السياسة الخارجية للدولة ويشكلون ضغطاً حقيقياً على متخذ القرار. وفي هذا السياق، نجد أن العلاقات السياسية الأمريكية في الداخل الأمريكي لها دور بارز في صياغة القرارات الأمريكية فيما يخص العراق، وبالتالي لها تأثير واضح في الواقع السياسي الداخلي للعراق بشكل عام، وفي مرحلة ما بعد حرب داعش بشكل خاص فمرحلة داعش وما قبلها كانت الحياة السياسية في العراق شبه متوقفة، فمنذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والعراق يعيش حاله من الفوضى غير المسبوقة في كل نواحي الحياة بما فيها الحياة السياسية بالطبع، وانغمس العراق في صراعات عرقية وطائفية لا تنتهي، وفي ظل هذا التخبط، جاء الانسحاب الأمريكي من العراق ليخلق فراغاً أمنياً هائلاً خلق المناخ لتنظيم الدولة لاستغلاله، ونتج عن ذلك استيلاء تنظيم داعش على مساحات كبيرة من الأراضي العراقية، مما استتبع عودة التدخل العسكري الأمريكي وتشكيل تحالف دولي للقضاء على داعش، فجاء القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية ليفسح الطريق للقوى السياسية العراقية للقيام بأدوارها السياسية وعودة الروح للحراك السياسي في الداخل العراقي. **الكلمات الدالة:** الولايات المتحدة الأمريكية - العراق - تنظيم الدولة الإسلامية - داعش

ABSTRACT

Political life is complex and intertwined by nature, due to the high dynamism that characterizes it, as well as the multiplicity of actors who greatly influence the political decision. One of the consequences of this intertwining is the connection of the state's internal political relations with the form and role played by its foreign policy. Political science theories have proven that political players at the internal level, have a great influence in formulating the country's foreign policy directions and put real pressure on the decision-maker. In this context, we find that American political relations within the United States have a prominent role in formulating American decisions regarding Iraq, and thus have a clear impact on the internal political reality of Iraq in general, and in the post-ISIS war phase in particular. During the period of ISIS and before it, political life in Iraq was almost at a standstill. Since the American invasion of Iraq in 2003, Iraq has been living in a state of unprecedented chaos in all aspects of life, including political life of course. Iraq has been immersed in endless ethnic and sectarian conflicts, and in light of this confusion, the American withdrawal from Iraq created a huge security vacuum that created a climate for ISIS to exploit. This resulted in ISIS seizing large areas of Iraqi territory, which entailed the return of American military intervention and the formation of an international coalition to eliminate ISIS. The elimination of ISIS came to clear the way for political forces in Iraq to carry out its political roles and return the spirit to the political movement inside Iraq.

Key words: United States of America - Iraq - ISIS

مقدمة:

منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، أصبح الداخل العراقي مرهون بالقرارات الصادرة من البيت الأبيض، فأى قرار يتم اتخاذه بواسطة الإدارة الأمريكية فيما يخص الشأن العراقي، يصاحبه تأثير كبير في الأوضاع السياسية الداخلية في العراق، وبالتالي أصبح على العراق أن يدفع ثمن مدى صحة هذه القرارات، فليس كل القرارات الصادرة من واشنطن تكون قرارات صائبة، بل ان أغلبها غير صائبة ولا تصب إلا في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يابه متخذوا هذه القرارات بالتبعات السلبية لقراراتهم، والتي لا يكتوي بنارها إلا الداخل العراقي. ومن أمثلة تلك القرارات غير الصائبة، قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق في عام ٢٠١١، وبالرغم من أن الولايات المتحدة هي دولة غازية للعراق وبدون أي غطاء شرعي أو قانوني لعملياتها العسكرية التي نتج عنها الاحتلال الأمريكي للعراق، إلا أن الانسحاب الأمريكي غير المدروس من العراق خلق فراغاً سياسياً وأمنياً وعسكرياً في وقت لم تكن أي من القوى العراقية جاهزة بعد لاستيعابه وملأه، مما أتاح الفرصة لتنظيم داعش في التمدد لملأ هذا الفراغ، مما نتج عنه سقوط المدن العراقية الواحدة تلو الأخرى في قبضة التنظيم حتى أصبحت مساحات كبيرة من الأراضي العراقية تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وكان للعلاقات السياسية الأمريكية دوراً كبيراً في انسحاب الولايات المتحدة من العراق، حيث مورست ضغوط كبيرة ومتعددة على الإدارة الأمريكية لسحب القوات الأمريكية من العراق، وذلك دون تهيئة الأوضاع السياسية والأمنية في العراق لاستيعاب ذلك القرار وتبعاته، وهو الخطأ الذي أدرته الإدارة الأمريكية متأخراً بعد ظهور تنظيم الدولة واستيلاءه على أراض عراقية وسورية، فعدادت القوات الأمريكية عام ٢٠١٤ تحت شعار الحرب على تنظيم داعش، وتم تشكيل تحالف دولي للقضاء على تنظيم داعش وهو ما تم

علان تحقيقه بالفعل في عام ٢٠١٩، ولكن الداخل العراقي في تلك المرة كان قد تعلم الدرس، وكانت القوى السياسية العراقية في انتظار هزيمة داعش لتبدأ معاركها السياسية مما أثر على الواقع السياسي الداخلي لعراق ما بعد داعش، حيث ما كاد العراق ينتهي من المعارك العسكرية مع داعش حتى بدأت القوى السياسية المختلفة المعارك السياسية والاحتزاب الداخلي وهو ما أثر على الاستقرار السياسي للعراق.

هذا، ويتضمن البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة، كالتالي:

١- مقدمة.

٢- المبحث الأول: العلاقات السياسية الأمريكية ما قبل حرب داعش.

٣- المبحث الثاني: الواقع السياسي الداخلي في العراق ما بعد حرب داعش.

٤- رؤية تحليلية وخاتمة.

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في بيان مدى تأثير العلاقات السياسية الأمريكية على الواقع السياسي الداخلي في العراق ما بعد حرب داعش.

التساؤل البحثي الرئيسي:

ينبثق من المشكلة البحثية التساؤل البحثي الرئيسي، كالتالي:

هل أثرت العلاقات السياسية الأمريكية على الواقع السياسي الداخلي في العراق ما بعد حرب داعش؟

الأسئلة البحثية الفرعية:

ينبع من التساؤل البحثي الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، كالتالي:

١- ما شكل العلاقات السياسية الأمريكية؟

٢- ما الأدوار التي قام بها اللاعبون السياسيون الأمريكيون فيما يخص الشأن العراقي؟

٣- من هم اللاعبين السياسيين الأساسيين في الداخل العراقي؟

٤- كيف أثرت العلاقات السياسية الأمريكية على الواقع السياسي الداخلي في العراق ما بعد حرب داعش؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي والتساؤلات البحثية الفرعية وتقديم رؤية تحليلية لأثر العلاقات السياسية الأمريكية على الواقع السياسي الداخلي في العراق ما بعد حرب داعش.

منهج البحث:

بناء على ما سبق، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف تحليل طبيعة العلاقات السياسية الأمريكية وأثرها على الواقع السياسي الداخلي في العراق ما بعد حرب داعش.

المبحث الأول العلاقات السياسية الأمريكية ما قبل حرب داعش

يتشابه الداخل السياسي الأمريكي مع السياسة الخارجية الأمريكية بدرجة كبيرة، وذلك للدرجة التي تجعل الرئيس الأميركي وأجهزته ليسوا هم صانعي السياسات أو مقرريها، لكنهم مجرد واجهة سياسية تظهر في المرحلة النهائية من عملية معقدة تتشكل في ثناياها السياسة الأميركية.

المطلب الأول: العلاقات السياسية في الداخل الأمريكي واللاعبين المؤثرين في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية:

الفرع الأول: المؤسسات السياسية الرسمية (حسن، ٢٠١٥، ص. ١٢)

١- الكونغرس: بدأ دور الكونغرس يأخذ مكانة هامة في صنع السياسة الخارجية بعد حرب الفيتنام، منذ ذلك الوقت بدأ الكونغرس في مواجهة المؤسسة الرئاسية خاصة بعد إصداره لقانون سلطات الحرب عام ١٩٧٣ كخطوة لتحديد صلاحيات الرئيس وأهمية رجوعه إلى الكونغرس في القرارات الاستراتيجية، ويتكون الكونغرس من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، كالتالي:

أ- مجلس النواب: يمثل مجلس النواب الشعب الأمريكي وينتخب أعضائه لمدة سنتين بالاقتراع العام المباشر ويتكون المجلس من ٤٣٥.

ب- مجلس الشيوخ: يتكون من ١٠٠ عضو وتمثل كل ولاية بنائين مهما كان عدد سكانها ويتم انتخابهم لمدة ٦ سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويتم تجديد ثلث الأعضاء كل عامين.

- صلاحيات الكونغرس:

- أ- الصلاحية القضائية: وتتمثل الصلاحية القضائية في قدرة الكونغرس على محاسبة الرئيس في حالة ارتكابه جريمة كبيرة كالرشوة أو الخيانة العظمى حيث يرأس مجلس الشيوخ القاضي الأعلى للمحكمة العليا.
- ب- الصلاحية المالية: الكونغرس يشرف على أمر الإنفاق فهو الذي يوافق على الاعتمادات المالية التي تطلبها الحكومة.
- ج- يوافق مجلس الشيوخ على تعيين السفراء وكبار الموظفين والقضاة والتصديق بأغلبية الثلثين على المعاهدات التي يبرمها رئيس الجمهورية، أما باقي الصلاحيات فيشترك فيها المجلسين ويمارسونها بالتساوي وأهمها التشريع، التصويت على الميزانية، مراقبة المرافق العامة، الصلاحيات الانتخابية، صلاحية تعديل الدستور.
- ٢- الرئيس: سمح الكونغرس للرئيس بإدارة السياسة الخارجية على اعتبار أن الرئيس يعمل بالمشاركة مع الأجهزة والوكالات التي تقاسمه آراء العديد من المهام بشكل صحيح، ويحتل منصب الرئيس مكانة بارزة في النظام السياسي الأمريكي حتى أن البعض يعتبره الهيئة التي تميز النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عن غيره من الأنظمة الديمقراطية الغربية.
- ويتمتع الرئيس بأبرز الصلاحيات التالية:
- الصلاحيات التنفيذية: يمارس الرئيس السلطة التنظيمية في شكل أوامر تنفيذية أو مقررات وهو لا يمارس سلطة التشريع.
 - الصلاحيات الدبلوماسية: يتولى الرئيس إدارة السياسة الخارجية بمساعدة وزير الخارجية.
 - الصلاحيات العسكرية: الرئيس هو القائد الأعلى للجيش ويتولى قيادة العمليات العسكرية ولكن إعلان الحرب هو من حق الكونغرس وحده.
 - الصلاحيات الإدارية: يقوم بتنظيم ومراقبة أعمال الإدارات العامة.
 - حق العفو وتخفيض العقوبة.
 - حق الاعتراض.
- ٣- الحزب المسيطر في الكونغرس: يلعب دور هام في تأثيره على الكونغرس وبالتالي تأثيره على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.
- ٤- مجلس الأمن القومي: ويتولى وضع الخطط والأطر العامة للسياسة الخارجية إلى جانب تقديم المشورات للرئيس في مجال السياسة الخارجية، ويتكون من مجموعة الأفراد القياديين الذين يشكلون عصب ماكينة السياسة الخارجية الأمريكية، ويتشكل من رئيس الدولة رئيساً، وعضوية نائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ومدير المخابرات المركزية، وعدد من المستشارين الآخرين يختارهم وإذا كانت فاعلية هذا الجهاز تتحدد بصفة عامة بالإطار الذي يرسمه له الرئيس، إلا أنه يبقى مع ذلك أهم جهاز يتخذ رسمياً القرارات المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٥- وكالة المخابرات المركزية: تتميز الاستخبارات المركزية بالسرية والدقة وقوة الحصول على المعلومات، فهي تقوم بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات النادرة ثم تحليلها وتقديمها غالباً لرئيس الجمهورية.
- ٦- وزارة الدفاع: تعمل على إعطاء النصح وتوفير المعلومات العسكرية وقدراتها الجوية لرئيس الدولة، تلعب دوراً مهماً جداً خاصة أثناء الحروب، كما أنها تلعب دوراً استشارياً للرئيس.
- الفرع الثاني: المؤسسات السياسية غير الرسمية:
- ١- الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة والتأثير بالموافقة في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو في المعارضة، حيث يعتبر الحزب الجمهوري والديمقراطي أكبر حزبين في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢- جماعات المصالح: من السمات المميزة للنظام الأمريكي الدور الواضح لما يعرف بجماعات المصالح في التأثير في السياسة الداخلية والخارجية للدولة؛ وهو دور كفله لها الدستور الأمريكي، فقد عني الدستور بأن تكون للمؤسسات الجماهيرية قوة ذات أثر واضح في صنع القرار ورسم السياسات، حيث تقوم هذه الجماعات بالضغط على النواب والرئيس لحماية مصالحها المختلفة؛ كما أن لبعض هذه الجماعات قوة جماهيرية واقتصادية كبيرة تؤثر بواسطتها في من يصنع القرار (كاظع علي، ٢٠١٩، ٢٠).
- ويبرز تأثير جماعات الضغط والمصالح في السياسة الخارجية من خلال:

أ- التأثير على الرئيس عبر الانتخابات الرئاسية مستغلة ثقلها المالي والعديدي من جانب، ودعم أو إحباط خياراته الخاصة بالمرشحين للمناصب الخاصة بالشؤون الخارجية، وباتجاه دعم وترويج خياراتها من جانب آخر .

ب- النفوذ الذي تمارسه على الوكالات الفيدرالية العديدة، بالذات تلك الوكالات ذات المساس بالشؤون الخارجية كال دفاع والخارجية والاقتصاد.

ج- التأثير على السلطة التشريعية، فالانتخابات التشريعية هي بوابة هذه الجماعات للضغط على المرشحين، أو عبر لجان الكونغرس.

د- تمارس هذه اللوبيات-بصورة غير مباشرة- ضغوطاً سياسية واقتصادية على شركات الصناعة العسكرية والتكنولوجية المتقدمة، مما يدفع هذه الشركات بدورها لممارسة التأثير في المؤسسة العسكرية والسياسية الأمريكية وفي مجرى قراراتها نحو مصالح هذه الجماعات.

هـ- تستغل هذه الجماعات بالعديد من مراكز الدراسات الاستراتيجية التي يعمل فيها نخبة من موظفي وزارة الخارجية والدفاع الأمريكيين، حيث تتبنى هذه المراكز البحثية وجهات نظر هذه الجماعات لتسويقها في إطار أكاديمي لصالح صناع القرار، أو بتقديم النصح والمشورة في مجال السياسة الخارجية، التي تقرر اتجاه السياسات التداخلية إلى حد بعيد. ناهيك بالطبع عن امتلاك هذه الجماعات للعديد من الوسائل الإعلامية المؤثرة (عليبة، ٢٠٢١، ١٥)

٣- وسال الإعلام: تؤدي وسائل الإعلام الأمريكية وظائف متعددة في عملية تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عبر وسائل مختلفة، وتأتي في مقدمة هذه الوسائل الصحافة، فمن ناحية يستخدمها صانعو القرار السياسيين لتفسير مواقفهم وسياساتهم وجمع التأييد لمواقفهم الحكومية، وفي إيصال آراء قادة الرأي وجماعات المصالح والجمهور بصفة عامة إلى القادة الحكوميين وصانعي السياسة، ومن ناحية أخرى يمكن من خلالها ممارسة الضغط على صانعي السياسة عبر جماعات الضغط والمصالح المؤثرة فيها، كما أن وسائل الإعلام الأمريكية تتدخل في عملية صياغة السياسة الخارجية، ولكنها تبقى مجرد جزء في آلة صنع القرار وليست المصدر الذي تشتق منه السياسات.

٤- مراكز الأبحاث: إن مؤسسات ومراكز البحث والتفكير "think tanks" أصبحت جزءاً لا يتجزأ من منظومة صناعة القرار الأمريكي، ويبرز الدور الكبير الذي تلعبه مراكز البحث والتفكير في صناعة الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي، وتعتبر الأبحاث والدراسات العلمية الرصينة من أهم الركائز التي يعتمد عليها السياسيون ومتخذو القرارات في دول العالم المتقدم، حيث تساهم في رسم وتخطيط السياسات العامة للدول، وذلك انطلاقاً من قناعة تلك الدول بأهمية دراسة القضايا والمعضلات السياسية بشكل علمي منهجي للخروج من الأزمات، وتعد أبرز مراكز الأبحاث التي تصنع السياسة الأمريكية كالتالي (عبد الله، ٢٠٢٠، ٣٢)

أ- معهد بروكينجز .

ب- مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي

ج- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

د- مؤسسة راند

هـ- مجلس العلاقات الخارجية

٥- المجمع الصناعي العسكري: برز منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي مدى قوة القطاع الصناعي العسكري وتغلغله في البنتاغون والحكومة الأمريكية، وتتألف البنية الحربية- الصناعية من طيف واسع من المصالح والهويات التي تتقاسم شراكة موضوعية هدفها تحقيق المصالح الأساسية لكل منها وقد تنامي نشاط هذه الشركات العملاقة على مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة والعمل الربحي المتنوع، فمثلاً أكبر خمس شركات أمريكية تمثل تجمع الشركات المنتجة للسلاح، وصلت مبالغ عقودها نهاية عام ٢٠٢٢ مع وزارة الدفاع الأمريكية كالاتي: (لوكهيد مارتن ٣٧ مليار دولار، بوينغ ٣٦ مليار دولار، نورثروب غرومان ١٧ مليار دولار، جنرال دينامكس ١٧ مليار دولار، يوناييتد تكنولوجي ٩.٦ مليار دولار) (أحمد، ٢٠٢١، ١٣)

٦- الشركات الكبرى:

أولاً: شركات النفط الكبرى (الست الكبار): مصطلح (super major) يوضح أضخم ست شركات نفط ليست مملوكة للدولة، حسب وسائل الإعلام المالية العالمية. وتتاجر بأسماء تجارية مختلفة (عبد الستار، ٢٠٢٠، ٢١) وهي: (إكسون موبيل، شل، بي بي، شيفرون، كونوكو فليبس، توتال)، ودور شركات النفط الأمريكية العملاقة في اتخاذ قرار غزو العراق عام ٢٠٠٣ هو دور لا يمكن اغفاله أو إنكاره في اتخاذ قرار الحرب.

ثانياً: شركات الإعلام والاتصالات والترفيه (العالمقة السبعة) (هاشم، ٢٠٢١، ٢٥) :

- أ- بيرتلزمان Bertelsmann: انطلقت هذه الشركة من ألمانيا في نشاط النشر وتمكنت من السيطرة على عشرات الشركات حتى استحوذت على ما لا يقل عن ٦٠٠ دار نشر حول العالم، كما تدير ١٧ محطة إذاعية في فرنسا إضافة إلى عدد آخر في أوروبا.
- ب- نيوز كورب News Corp: تأسست "نيوزكورب" في أستراليا بقيادة الشخصية الإعلامية العالمية "روبرت مردوك"، وأصبحت تمتلك عشرات المؤسسات الإعلامية في أستراليا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وكندا وحتى الولايات المتحدة، وتشمل عدداً كبيراً من الإذاعات من أهمها "فوكس نيوز" الناطقة باسم اليمين المتطرف الأمريكي، ولديها ٢٢ محطة مرتبطة بها، ومحطة "سكاي نيوز" البريطانية الشهيرة والتي تمثل نفس خط "فوكس" الأمريكية، وتمتلك عدد من المجلات والصحف الشهيرة من أبرزها "نيويورك بوست" الأمريكية و"التايمز" البريطانية، فضلاً عن شركات في مجال الإنترنت.
- ت- سوني SONY: تأسست هذه الشركة عام ١٩٤٦م في "طوكيو"، وكمثيلاتها من الشركات العملاقة تجاوز نشاط "سوني" صناعة الإلكترونيات المعروفة إلى عدة أنشطة رئيسية، فهي تمتلك أشهر شركات الإنتاج السينمائي مثل شركة "كولمبيا" إضافة إلى ٨ شركات إنتاج سينمائي، كما تدير ٦ شركات توزيع لأفلامها السينمائية، إضافة إلى ١٢ شركة تلفزيونية في الهند واليابان وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وتمتلك كذلك دور عرض مسرحي وسينمائي وشركات إنتاج موسيقي إضافة إلى إنتاج الإلكترونيات وحتى شركات التأمين.
- ث- وولت ديزني Walt Disney: تعد هذه الشركة ثالث أكبر شركة إعلام في العالم، وتشق اسمها من نشاطها الأصلي في مدن الملاهي الأمريكية الشهيرة، ولقد تجاوز نشاط هذه الشركة مدن الملاهي إلى ما هو أهم بكثير، حيث استحوذت على ٣ دور نشر و ٤ مجلات أمريكية و ٥ صحف من شرق الولايات المتحدة إلى غربها، ولكن لعل أهم ما تسيطر عليه المحطات التلفزيونية المهمة مثل محطة "إيه. بي. سي" (ABC) الذائعة الصيت إضافة إلى ٧ محطات تلفزيونية أخرى، كما تمتلك "ديزني" ٥ شركات توزيع سينمائي، فضلاً عن دور العرض المسرحي، علاوة على نحو ٣٠ محطة إذاعية حول العالم.
- ج- فيفندي يونيفرسال vivendi universal: تأسست هذه الشركة من اندماج ٣ شركات إحداهما في مجال الاتصالات و ٢ في إنتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية والإذاعية، تمتلك "فيفندي" شركتين للاتصالات الأرضية واللاسلكية، ودار نشر في فرنسا، و ٣ شركات لخدمات الإنترنت، كما تمتلك ٩ شركات للإنتاج الموسيقي، و ٤ شركات للإنتاج السينمائي من أبرزها "يونيفرسال ستوديوز" و"يوناييد انترناشونال بكتشرز"، ولكي تضمن توزيع إنتاجها استحوذت الشركة على ٤ شركات توزيع من أشهرها "كنال بلوس" الأوروبية و"يو. إس. آيه. نتوركس (عوف، ٢٠٢٠، ٢٢)
- ح- فيكوم Viacom: انطلقت هذه الشركة إثر اندماج بين شركة "سي. بي. إس" (CBS) الأمريكية العملاقة وشركة "فيكوم"، وتمخض ذلك عن تأسيس أكبر شركة إعلامية على مستوى العالم، أما الشركات التي تمتلكها وتديرها هذه الشركة، فكتيرة جداً، بيد أن معظمها معروف حتى على مستوى الشرق الأوسط والخليج العربي، تمتلك "فيكوم" دار نشر "تكلويديون" فضلاً عن ٣ دور نشر أخرى، كما تمتلك شركة إنتاج الأفلام الشهيرة "بارامونت"، و ٢٣ محطة ووحدة إنتاج تلفزيوني من أشهرها "سي. بي. إس"، و"شوتايم" التي يعشقها الشباب، وكذلك "ذا موفي تشانيل" لمحبي الأفلام، وزيادة على ذلك، تمتلك هذه الشركات عشرات الفروع في مجال الإنترنت ودور عرض السينما والمسرح.
- خ- آيه. أو. إل. تايم وورنر A.O.L: يُعد اندماج شركتي "آيه. أو. إل" و"تايم وورنر" أضخم اندماج على مستوى العالم، حيث بلغ مجموع أصول الاندماج (١٦٥) مليار دولار، محققاً المركز الأول بين الشركات العملاقة، يذكر أن الشركة الأولى كانت تركز أنشطتها في مجال الاتصالات بينما كانت الأخرى تمتلك سلسلة كبيرة من المجلات العريقة وشركات إنتاج تلفزيوني عالمية مثل "سي. إن. إن" (CNN) الشهيرة. ومن المجلات المملوكة لها مجلات "تايم" و"لايف"، و"فورتشن" و"سبورتنس الستريت"، فضلاً عن ٢٧ مجلة، كما تملك ٥ دور نشر وشركات للإنتاج السينمائي مثل شركة "ورنر برذرز" التي تمثل عراقة صناعة السينما الأمريكية وبلغ الإنفاق على الإعلام العالمي، والذي يشمل الطباعة والتلفزيون وغيرهما نحو (٣.٤) ترليون دولار نهاية عام ٢٠٢٢م، أي إنه فاق دخل بعض الدول بأضعاف، المقلق هنا ليس ضخامة المبلغ فحسب ولكن أوجه إنفاقه، فالمبالغ المنفقة على الإعلانات التجارية قد لا تمثل سوى عشر الرقم المذكور، ولكن الملاحظ بالفعل هو أن قسماً كبيراً من هذه الميزانيات تنفق لصياغة الرأي العام الغربي والتأثير عليه بما يخدم متخذ القرار بتلك البلاد (مصطفى، ٢٠٢٠، ٥٢)

المطلب الثاني: تأثير اللاعبين الرئيسيين في السياسة الأمريكية في قرار الحرب على داعش:

الفرع الأول: طبيعة وأهداف استراتيجية إدارة أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق: بعد سقوط مدينة الموصل تحت سيطرة التنظيم في العاشر من سبتمبر ٢٠١٤، أعلن الرئيس أوباما عن استراتيجية تدمير داعش التي حددت بسقف زمني ثلاث سنوات مع التأكيد على عدم استخدام القوات البرية الأمريكية في "قتال بري"، والعناصر الرئيسية للاستراتيجية تتضمن: (تدريب قوات عراقية وتجهيزها بالمعدات اللازمة

لمعارك تحرير المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم، توجيه ضربات جوية منتظمة ضد معازل التنظيم واستهداف قادة التنظيم والبنى التحتية، التنسيق مع الدول المجاورة للعراق لإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب وتعب وإيقاف مصادر التمويل غير المشروعة، الضغط على الحكومة العراقية من أجل بناء حكومة مركزية أكثر شمولية ونقل بعض الصلاحيات والموارد للمحافظات، مواجهة الدعاية الإعلامية التي يستخدمها داعش عبر المواقع الإلكترونية (أيوب، ٢٠١٧، ٨) وتعمل استراتيجية أوباما بشكل عام على تحقيق الأهداف الأمريكية التالية (عبد السلام، ٢٠١٧، ٤٤):

- ١- ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية ووحدة أراضيها وسلامة مواطنيها.
 - ٢- حماية وتعزيز النظام الدولي القائم
 - ٣- حماية حلفاء الولايات المتحدة من التهديدات الأمنية ومواجهة المخاطر.
 - ٤- الحفاظ على النظام الاقتصادي الدولي القائم على الأسواق الحرة والتدفق الحر للناس والبضائع والاستثمارات بين الدول.
 - ٥- تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الليبرالية الغربية.
- ومع تنامي قدرات داعش، أصبح تنظيم الدولة يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة والتي تتلخص في الآتي (الهاشمي، ٢٠١٧، ١٧)

- ١- حماية أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري والاقتصادي على جميع الدول العربية.
- ٢- تأمين امدادات الطاقة من النفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط والمحافظة على تدفق تلك الامدادات بأسعار ثابتة ومعقولة.
- ٣- العمل على حماية أمن واستقرار الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة التي تتوافق سياستها مع المصالح الأمريكية.

الفرع الثاني: أبرز عوامل تبني أوباما خيار التدخل العسكري المحدود في مواجهة داعش:

كان الصراع الحزبي ومعضلة التفويض وصراع جماعات المصالح من أبرز العوامل التي أثرت في استراتيجية مواجهة تنظيم داعش في العراق، فأعضاء مجلس النواب يطمحون لإعادة انتخابهم في حين أن الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري يسعيان من أجل الاستحواذ على أغلبية المقاعد والفوز بها. لذا فأعضاء مجلسي الكونجرس لا يخاطروا بشعبيتهم ولا يدعوا القرارات أو السياسات التي لا تحظى بالقبول الشعبي، وفي نوفمبر ٢٠١٤ جرت انتخابات التجديد النصف للكونجرس وأظهرت النتائج فوز الحزب الجمهوري وسيطرته على مجلسي الكونجرس (النواب والشيوخ) (العبيدي، ٢٠١٧، ٣٢) منحت سيطرة الجمهوريين على الكونجرس فرصة للتأثير على السياسات الحكومية الداخلية والخارجية، حيث أن المخصصات المالية لعمليات الجيش الأمريكي في الخارج تأتي في مقدمة الأدوات التي يؤثر من خلالها الكونجرس في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي فإن إدارة أوباما لم تعد طليقة اليد في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية إنما أصبحت رهن التوافقات السياسية بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، برز ذلك في مسألة تفويض الكونغرس لإدارة أوباما باستخدام القوات المسلحة ضد تنظيم داعش، ففي أغسطس ٢٠١٤ وبعد اصدار الرئيس أوباما الأوامر الى الجيش الأمريكي بتوجيه ضربات جوية ضد عناصر تنظيم داعش، ثارت التساؤلات حول قانونية تصرف الرئيس أوباما والصلاحيات المخولة له، فكان رد أوباما أنه يمتلك التفويض المطلوب لاتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب تفويض سبتمبر ٢٠٠١ والذي أعطى الرئيس التفويض باستخدام القوة العسكرية ضد الجماعات الارهابية المسؤولة عن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكذلك تفويض عام ٢٠٠٢ بمنح الرئيس الصلاحية في استخدام القوة العسكرية ضد العراق، أثار هذا الامر نقاشا محتدما بين اعضاء الكونغرس،، لذا طالب العديد من أعضاء الكونغرس بضرورة اصدار تفويض جديد يسمح للرئيس بالاستمرار في استخدام القوة العسكرية ضد تنظيم داعش، وعلى مدار عام ونصف، استمرت المناقشات وجلسات الاستماع ما بين مشروعات قرارات تفويض يتم رفضها أو تعديلها، كان أحدها مشروع قرار رفضه الجمهوريون لأنهم يريدون اجراءات أشد ضد التنظيمات الإرهابية وصلاحيات أكبر للقادة العسكريين، ومشروع آخر رفضه الديمقراطيون لأنهم يريدون قيود أشد على استخدام القوات القتالية كما عارضوا المدة الزمنية الممنوحة للتفويض، ما عكس حالة الاستقطاب داخل الساحة الداخلية للولايات المتحدة بين مدرسة المحافظين أو ما يسمون بالصقور ومدرسة الليبراليين أو ما يطلق عليهم بالحمام (الكفائي، ٢٠١٧، ٨)

المبحث الثاني الواقع السياسي الداخلي في العراق ما بعد حرب داعش

المطلب الأول: الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وتبعات الانسحاب:

الفرع الأول: الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة:

تناول الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة عدة موضوعات في مقدمتها مستقبل التواجد العسكري الأمريكي في العراق، وذلك في ضوء مجموعة من المعطيات تحول العراق بمقتضاها لساحة لتصفية الحسابات بين إيران والولايات المتحدة، هذا بجانب التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية حيال استمرار حاجة العراق الشديدة للدعم العسكري الأمريكي في جوانبه التسليحية والتدريبية من ناحية، وفي الوقت نفسه "حتمية" الاستجابة لمطالب إنهاء التواجد العسكري الأمريكي بكافة أنماطه وصوره وكانت أبرز نتائج الحوار الاستراتيجي الاتفاق على إنهاء التواجد العسكري الأمريكي بحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢١، على أن يتم تغيير مهمة الدعم العسكري الأمريكي لتتخصص في مهام "استشارية تدريبية" فقط، وهذا الاتفاق ينطوي على عدة دلالات، كالآتي: (المعموري، ٢٠١٧، ٦)

- ١- كانت الحكومة العراقية في أشد الحاجة للتوصل إلى تاريخ محدد لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي لتستخدمه كسلاح معنوي ضد حالة الاستقواء التي تبديها الميليشيات المسلحة ضد الدولة.
- ٢- رغبت الحكومة العراقية في إدارة ناجحة للداخل العراقي، بما يمثل لها رصيماً لدى الخارج يوفر لها دعماً سياسياً تواجهه من خلاله الأحزاب والقوى السياسية الدينية المتشددة من صقور التيارات الشيعية المدعومة من قبل إيران.
- ٣- ترغب إدارة بايدن في دعم الحكومة العراقية، في محاولة لتجسيم النفوذ الإيراني داخل العراق.
- ٤- استجابة العراق والولايات المتحدة للضغوط التي تمارسها إيران ضدهما عبر وكلائها في العراق لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي، بهدف أولاً مساندة الحكومة العراقية، وثانياً المساهمة في زيادة أسهم بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة في مطلع عام ٢٠٢٤.. من جانب آخر، هناك العديد من التحديات في إطار طبيعة العلاقات الأمريكية العراقية، ويمكن الإشارة إلى بعضها في النقاط التالية (الديلمي، ٢٠١٧، ٨):

- ١- رفض حكومة كردستان العراق الانسحاب الأمريكي؛ نظراً لطبيعة علاقات التعاون الثنائية المتميزة التي تجمع بين واشنطن وأربيل.
- ٢- عدم استطاعة العراق بمؤسساتها الأمنية الحالية توفير حماية أمنية فعالة للمصالح الأمريكية من قواعد وعتاد، ولا للمستشارين العسكريين الذين سيتولون مهام التدريب والتسليح والعمل الاستخباراتي.
- ٣- اعتبرت الميليشيات الموالية لإيران تغيير مهمة القوات الأمريكية في العراق مجرد تغيير في المسميات، وليس تغييراً في مضمون وطبيعة البقاء العسكري الأمريكي داخل العراق.
- ٤- استمرار حالة الانقسام السياسي الحاد بين القوى العراقية بشأن الموقف من الولايات المتحدة؛ فهناك قوى ترى أهمية بقاء القوات الأمريكية، وهناك قوى ترفض تماماً أي تواجد أمريكي، وهناك فريق ما بين القبول والرفض.

الفرع الثاني: تبعات الانسحاب:

أولاً: المساهمة الأمريكية: رغم هزيمة "داعش"، إلا أن هناك حوادث تمثل جرس إنذار وحالة تحذير من الاعتماد على الذات بدون وجود مساندة ودعم أمريكي مثل اقتحام سجن "لداعش" في غويران بسوريا ٢٠ / ١ / ٢٠٢٢، وذبح ١١ جندي عراقي في ديالى في ٢١ / ١ / ٢٠٢٢، وحتى مع انحسار تهديد "داعش"، استمرت الهجمات المدعومة من إيران في العراق على القوات الأمريكية، حيث انخرطت بعض الجماعات المسلحة في حملة متواصلة من الهجمات على المواقع الأمريكية في العراق وسوريا، وجاءت تلك الحملات في أعقاب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني وتفاقت تلك الهجمات بعد اغتيال قاسم سليمان (النجار، ٢٠١٧، ٢٥)

ثانياً: نقطة التحول: شكل اغتيال قاسم سليمان في ٣ / ١ / ٢٠٢٠ في غارة أمريكية بطائرة بدون طيار على محيط مطار بغداد، انتهاك للشروط المكتوبة التي تم الاتفاق عليها مع الجانب العراقي، وبعد يومين من الضربة، أصدر البرلمان العراقي قراراً غير ملزم يدعو الحكومة العراقية إلى إنهاء تواجد جميع القوات الأجنبية على أرض العراق وقد تم مقاطعة التصويت من قبل العديد من ممثلي السنة والأكراد (حضر التصويت فقط ١٦٨ من أصل ٣٢٩ نائباً)، ولم يكن القرار ملزماً للحكومة العراقية. ونتيجة لذلك، لم يكن للقرار على الرغم من كونه رمزياً للغاية- أي تأثير فوري على القوات الأمريكية المتواجدة على أرض العراق وعلى عكس العمليات الأمريكية في العراق ضد تنظيم "داعش" فإن العمليات الأمريكية ضد الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران غامضة من الناحية القانونية، إذ بينما تسمح شروط التعاون الأمريكي العراقي، الولايات المتحدة الدفاع عن نفسها من الهجمات، تشير التصريحات العراقية المعلنة إلى أن الحكومة العراقية ترفض التبريرات الأمريكية لتلك الضربات (محمد أحمد، ٢٠١٧، ١٢)

ثالثاً: معوقات الانسحاب الأمريكي من العراق:

- إن التكليف القانوني للقوات الأمريكية في العراق والذي يتمثل في (٢٥٠٠) جندي أمريكي، يدلل الحاجة على بقاء تلك القوات، ومن ثم فهناك معوقات تفرض نفسها بقوة للإبقاء على الوجود الأمريكي، أهمها (أيوب، ٢٠١٧، ٢٧)
- ١- عدم استطاعة العراق بمؤسساته الأمنية الحالية توفير حماية أمنية فعالة للمصالح الأمريكية من قواعد وعتاد، ولا للمستشارين العسكريين الذين يتولون مهام التدريب والتسليح والعمل الاستخباراتي.
 - ٢- لن تسمح حكومة إقليم كردستان بأي نوع من الانسحاب الأمريكي، نظرا لطبيعة العلاقات التعاونية المتميزة ما بين الإقليم والإدارات الأمريكية المختلفة.
 - ٣- تدرك إيران والجماعات التي تتبعها في العراق، أن إي انسحاب أمريكي من العراق قد يؤدي إلى عقوبات أمريكية حقيقية على العراق، خاصة مع عجز العراق عن الالتزام بالعقوبات الأمريكية (يحظى العراق باستثناء أمريكي مؤقت، يتم تجديده كل (٩٠) يوم، فيما يتعلق ب وارداته من الغاز والكهرباء الإيرانيين).
 - ٤- ليس لدى الإدارة الأمريكية الرغبة في الانسحاب العسكري من العراق باعتباره أحد أوراق الضغط الأمريكي على إيران.
 - ٥- حتى مع الانسحاب الأمريكي من العراق والإبقاء على عدد محدود من القوات لغرض التدريب والاستشارة، فإن الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران في العراق اعتبرت ذلك مجرد تغيير في المسميات، وليس تغييرا في مضمون وطبيعة البقاء العسكري الأمريكي داخل العراق أعادت المواجهة الأمريكية - الإيرانية على أرض العراق ذلك الاستقطاب العراقي الداخلي، وبالتالي، هنالك فوائد ومخاطر من الوجود الأمريكي في العراق، وذلك كالتالي (منصور، ٢٠١٩، ١٩):
- ١- يمكن لتنظيم داعش معاودة الظهور مرة أخرى. وفي غياب الدعم الأمريكي، قد لا تتمكن قوات الأمن العراقية من التعامل بفاعلية مع التنظيم.
 - ٢- هنالك ضرورات سياسية قوية للحفاظ على وجود عسكري أمريكي محدود في العراق لضمان استقرار العراق ومواجهة النفوذ الإيراني.
 - ٣- يمثل استمرار الوجود الأمريكي في العراق كقتل موازي للنفوذ الإيراني، والدعم الأمريكي للاستخبارات العراقية وقوة نفاذ القانون وتعزيز سلطة القضاء العادل، أمر حاسم ومهم في منع انزلاق العراق إلى حالة اللا دولة.
 - ٤- بينما مستقبل العراق كدولة ديمقراطية غير مكتمل بعد، إلا أن ذلك من غير المرجح تحقيقه من خلال السماح بمزيد من السيطرة الإيرانية. فيجب أن لا تسمح الولايات المتحدة بالانزلاق إلى أي صراع جديد مع إيران يؤثر على مستقبل العراق .
- المطلب الثاني: الحراك السياسي العراقي ودور الولايات المتحدة في الأزمة السياسية في العراق:**
- الفرع الأول: الحراك السياسي العراقي:**
- أولاً: ملامح الحراك السياسي (Ricks, 2016, pp. 12-15):**
- ١- مشروع "التسوية السياسية"، وهو المشروع الذي يستهدف تحقيق مصالحت تاريخية بين مكونات الشعب العراقي السياسية والمذهبية، وإعادة بناء الثقة المفقودة بين مكونات المجتمع؛ وتحديدًا بين المكون الشيعي والمكونين السني والكردي.
 - ٢- مشروع "الأغلبية السياسية" الخاص بكتل دولة القانون، والذي يستهدف حصر تداول العملية السياسية بين القوى الشيعية التقليدية، والحفاظ على تحالفاته مع القوى الدينية المتشددة منها، ويعيد تصدير سياسات طائفية مقنعة.
 - ٣- مشروع التيار الصدري المعنون باسم "الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد"، ويرفض مقتدى الصدر وفقاً لهذا المشروع نظام المحاصصة الطائفية ويطالب بحكومات غير حزبية.
 - ٤- مشروع "الدولة المدنية" وهو المشروع السياسي للكتلة الوطنية العراقية، ويطالب المشروع ببناء دولة عراقية مدنية علمانية تقوم على تحقيق العدالة والإصلاح. كما يدعو إلى تشكيل حكومات تكنوقراط بعيداً عن المحاصصة الحزبية، ويطالب بكسر سيطرة الأحزاب الدينية على السلطة.
 - ٥- مشروع القوى السنية، والذي بدأ بتشكيل تحالف سني جديد لتمثيل المحافظات السنية المستعادة من سيطرة تنظيم الدولة تحت مسمى "تحالف القوى الوطنية العراقية"، المشروع يستهدف تجاوز سياسات الاحتقان الطائفي ومواجهة سياسات التغيير الديموغرافي التي تنتهجها قوى التحالف الشيعي الحاكم في بعض المحافظات السنية.

٦- مشروع عشائر "غرب الأنبار"، ويمثله تحالف لعدد من القوى السنية التي لم تشارك في "مشروع القوى السنية". ويقوم المشروع على وثيقة تستهدف ضمان السلم الأهلي بين مكونات المجتمع العراقي، وإعادة تأهيل أبناء العشائر السنية ودمجهم في الحشد العشائري، على أن يدمج الأخير في الجيش الوطني العراقي.

ثانياً: تحالفات وصراعات البيت الشيعي:

شهدت القوى الشيعية تغييرات في نمط تحالفاتها السياسية، وذلك كالاتي (Fontaine, 2015, p.23):

١- حالة التقارب المتزايدة بين ائتلاف الكتلة الوطنية، الذي يمثل التيار المدني، وبين تيار مقتدى الصدر، أحد التيارات المشاركة في السلطة عبر التحالف الشيعي الحاكم.

٢- حالة التقارب بين التحالف الشيعي، وبين التيارات السياسية الكردية وتحديداً الأحزاب الكردية الثلاثة التابعة لإقليم كردستان (حزب الاتحاد الوطني، الحزب الديمقراطي، حركة التغيير "كوران").

٣- حالة التقارب بين حزب الدعوة أحد مكونات ائتلاف دولة القانون، وبين تيار الصدر من ناحية وتيار الكتلة الوطنية برئاسة من ناحية ثانية. أما بالنسبة للصراعات والانشقاقات، فتشهد العديد من التكتلات والأحزاب حالة من الخلافات والانشقاقات بين صفوفها. كما تشهد علاقاتها ببعضها البعض تجاذبات وتنافس حادة على وقع ترتيب "البيت" الشيعي العراقي في مرحلة ما بعد داعش. هذه الانشقاقات والتجاذبات يمكن رصدها فيما يلي (Furlow, 2014,34):

١- الصراع في صفوف حزب الدعوة أحد مكونات ائتلاف دولة القانون، بين تيار الصقور في الحزب، وتيار الحمام ويعرف عنه استيائه من النفوذ والسيطرة الإيرانية على توجهات الحزب.

٢- الصراع والتنافس بين التيار الصدري بزعامه مقتدى الصدر، من ناحية، وائتلاف دولة القانون، من ناحية أخرى؛ على خلفية دعوات بمسؤوليته عن نقشي الفساد، وسيطرة تنظيم الدولة على عدة محافظات بالعراق خلال فترة ولايته للحكومة (٢٠٠٦ - ٢٠١٤)، هذا فضلاً عن الرفض الضمني للسيطرة الإيرانية على الحياة السياسية العراقية.

٣- تشتت وانقسام مكونات التحالف الوطني الشيعي

٤- الجدل حول وضعية الحشد الشعبي الشيعي، ويقدر عدد فصائله بنحو ٦٧ فصيلاً عسكرياً. إذ أنها تعتبر أكبر مهدد لاستقرار الدولة العراقية في المستقبل المنظور (Pegram, 2015,76)

الفرع الثاني: دور الولايات المتحدة في الأزمة السياسية في العراق:

في "قمة جدة للأمن والتنمية"، أشاد الرئيس الأمريكي بايدن بالعراق باعتباره "منصة للدبلوماسية" على الرغم من "الجمود السياسي" المستمر فيه، ويغفل هذا التوصيف دور واشنطن في الأزمة السياسية، أي فشلها في تعزيز حكومة متعددة الطوائف والأعراق تحمي سيادة العراق، وتوجه البلاد بعيداً عن فلك إيران، وتحافظ على المصالح الأساسية في مجالي الطاقة والأمن. ولا ينبغي التقليل من شأن الإنجازات السابقة التي حققتها إدارة بايدن في العراق، فلم يعد العراق مسرحاً رئيسياً للتفيس عن التوترات الأمريكية الإيرانية (على الرغم من أن طهران قد تعتبر ذلك مجرد توقف تكتيكي (Luis, 2000, p.9)) ولكن بدلاً من المضي قدماً في هذا التصحيح المرحب به في المسار، انسحبت إدارة بايدن من الانخراط في الشأن العراقي. واليوم، لا يزال تعارض الاتجاهات مع أهداف الولايات المتحدة قائماً، ولا يزال الحكم المتعدد الطوائف قائماً، ولكن الانقسامات العميقة داخل الأحزاب الشيعية والكردية والسنية وبين هذه الأحزاب نفسها، تطغى على هذا الحكم بشكل متزايد. وفي حين يتنافس السياسيون على السلطة، لا يزال الشعب العراقي يعاني من عواقب الفساد المستمر وسوء الخدمات (الهاشمي، ٢٠١٧، ١٧). وكان السياسي الرئيسي على الحلبة هو الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، الذي تمكّن من الفوز بالأكثرية في الانتخابات البرلمانية بسبب مزيج من اللامبالاة من قبل الناخبين التي أدت إلى إقبال ضعيف على التصويت، وتقسيم أصوات المزيد من الفصائل الليبرالية من خلال تنافس مرشحيها ضد بعضهم البعض في نفس الدوائر الانتخابية. ولكن الصدر سرعان ما أخاف منافسيه وأعطاهم سبباً للاتحاد ضده. وأصبح "الإطار التنسيقي" يشكل مظلة للأحزاب الشيعية التي عارضت هيمنة الصدر. ومع ذلك، اعتقد عدد من المراقبين الأمريكيين أنه مع قيام الشركاء المناسبين من الأكراد والسنة بتخفيف دوافعه الشعبوية، لا يزال بإمكان الصدر منح العراقيين فرصة جادة في أن تكون الحكومة العراقية أكثر قابلية للمساءلة أمامهم من مساءلتها أمام طهران (Bayman, 2016,86) ووفقاً للأعراف، يكون رئيس الجمهورية كردي، إلا أن الحزبين الكرديين الرئيسيين لم يتفقا على مرشح. وبينما تنعز الصدر بعد الانتخابات، أعاد خصومه رص صفوفهم وتحديد أهدافهم، فمن خلال نشر شبكة نفوذهم داخل الدولة،

بدأوا بتحويل مركز السلطة، ودفعوا بـ"المحكمة الاتحادية العليا" الخاملة منذ فترة طويلة إلى إصدار سلسلة من الأحكام الحاسمة - وعلى الأخص، منح الأقليات في مجلس النواب حق النقض ("الفيتو") على اختيار رئيس الجمهورية وإلغاء الأساس القانوني لقطاع النفط والغاز في كردستان، كما منعوا الحكومة العراقية من تمرير ميزانيات جديدة، مما مكّن الميليشيات في قوات الحشد الشعبي من الحفاظ على مكاسبها السنوية الحالية غير المتوقعة والبالغة ٢.٧ مليار دولار (Smith, 2022, p.12) ورداً على ذلك، سحب الصدر كتلة البرلمان وتخلّى عن شركائه السياسيين السنة والأكراد، وفي ٢٧ يوليو ٢٠٢١، جعل أنصاره يقتحمون البرلمان ويحتلونهم ويدعون إلى الثورة، محذراً من قدرته على تأدية دور المفسد أيضاً. ونظراً لتقاعس الولايات المتحدة جزئياً عن اتخاذ أي إجراء، تمكّن الخاسرون في انتخابات ٢٠٢١ من إبطال النتائج بشكل منهجي. وحاول الصدر كسب السلطة في قاعات مجلس النواب بهدف إطالة أمد المأزق السياسي أو حدوث نتائج عكسية، مما يمكن إطار التحالف المنافس من المضي قدماً في تشكيل حكومته الخاصة (أيوب، ٢٠١٧، ٣٤) لذلك فقد حان الوقت لانخراط واشنطن بشكل أكثر مباشرة بدلاً من اعتمادها حصراً على سفيرتها القديرة في بغداد. وبالإضافة إلى اعتماد إدارة بايدن بقوة أكبر على شركاء الولايات المتحدة وربما فتح مجالات التواصل مع الصدر، عليها التواصل مع الجهات الفاعلة الأخرى. وتستحق معظم عمليات التواصل أن يتم النظر فيها طالما أنها لا تضيي الشرعية على الميليشيات غير الخاضعة للمساءلة (Knights, 2021, p.7) ويُصَحّ بشكل خاص باتباع هذه المقاربة حالياً لأن مظالم المحتجين الذين ثاروا في عام ٢٠١٩ لم تختف. وتحاول الفصائل العراقية المختلفة تشتيت انتباههم من خلال اتخاذها بعض الإجراءات مثل قوانين مكافحة التطبيع مع إسرائيل أو هجمات الميليشيات القومية على القوات التركية وشركات النفط الأجنبية، ولكن ذلك لن يبديد سخطهم الكامن. وإذا تقام مجدداً إحباط المحتجين من المشاكل الاقتصادية والبيئية في البلاد، فقد يستهدفون هذه المرة النظام بأكمله، وليس رئيس الوزراء فقط (Eisentadat, 2014, 65) وبناءً على ذلك، يجب ألا تخجل واشنطن من الإعراب عن دعمها للشعب العراقي. ويبدأ النهج الأكثر نشاطاً من خلال دفع السياسيين إلى تشكيل حكومة نزيهة وقادرة تكون مسؤولة أمام مواطنيها وتركّز على إنهاء عزلة البلاد. وعلى وجه الخصوص، يجب تسريع الجهود المبذولة لربط العراق بدول مجلس التعاون الخليجي، بدءاً من الربط بشبكة الكهرباء ووصولاً إلى العلاقات المصرفية التي تساعد في الحد من غسيل الأموال وهروب رأس المال (Rineheart, 2018, p.24)

خاتمة:

إن تأثير العلاقات السياسية الأمريكية على الداخل العراقي ما بعد حرب داعش لهو واضح للعيان، فلقد أخطأت الولايات المتحدة في تقدير قراراتها فيما يخص العراق أكثر من مرة، فالانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١ بدون تجهيز البيئة السياسية والأمنية العراقية كانت نتيجته افساح المجال أمام تنظيم داعش للاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي العراقية، ثم كان خلط الأوراق على الأراضي العراقية ما بين دعوة الحكومة العراقية للقوات الأمريكية للمعاونة في القضاء على داعش، وبين استخدام الولايات المتحدة تلك القوات في تصفية حساباتها مع إيران، إن العراق دولة عربية كبيرة لها ثقل كبير في محيطها الإقليمي، ولا بد أن تجد الطريق للخروج من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني حتى تعود لمكانتها في التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: العربية:

- ١- حارث حسن، السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش، مجلة سياسات عربية، العدد ١٦، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥.
- ٢- سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١٩.
- ٣- أحمد عليية، سياسة "شد الأطراف" والحوار الاستراتيجي الأمريكي-العراقي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021.
- ٤- عمار عبدالله، جدل الانسحاب الأمريكي من العراق بين الشعارات والاحتياجات، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٠.
- ٥- صافيناز محمد أحمد، الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة.. معضلات الانسحاب والشراكة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢١.
- ٦- عمر عبد الستار، مواقف عراقية من الاغتيال: إدانان ودعوات لضبط النفس و"جهوزية المجاهدين"، عربية اندبنت، بغداد، يناير ٢٠٢٠.

- ٧- مصطفى هاشم، إخراج القوات الأجنبية من العراق، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢٥ ٢٠٢١.
- ٨- ميرفت عوف، سيناريو أفغاني أم إيراني.. ماذا لو انسحبت أميركا من العراق اليوم؟، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢٠.
- ٩- سعيد مصطفى، جدل الانسحاب الأمريكي من العراق بين الشعارات والاحتياجات، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٠.
- ١٠- نور أيوب، مشاريع عراقية تسابق التحالفات الانتخابية، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠١٧.
- ١١- كمال عبد السلام، العراق واستحقاقات ما بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، بغداد ٢٠١٧.
- ١٢- محمد صادق الهاشمي، المشاريع السياسية الشيعية للانتخابات التشريعية، مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧.
- ١٣- حسين داود، دلالات التنسيق الشيعي والكردي مع تحالف القوى السنية العراقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، ٢٠١٧.
- ١٤- مصطفى العبيدي، "العراق: الصراع بين القوى السياسية والتحضيرات الانتخابية"، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٧.
- ١٥- حميد الكفائي، "هل يقود التشتت السياسي العراقي إلى نشوء تيارات جديدة؟"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة تكريت، ٢٠١٧.
- ١٦- علي المعموري، "استراتيجيات الصدر في مواجهة القوى الشيعية العراقية"، مجلة الدراسات السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.
- ١٧- سعدون الديلمي، تظاهرات بغداد والخريطة الشيعية في العراق"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.
- ١٨- علاء اللامي، "العراق: الانتخابات البرلمانية وطموحات المالكي"، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٧.
- ١٩- فيروز النجار، الاستقطاب الشيعي وخريطة القوى العراقية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.
- ٢٠- صافيناز محمد أحمد، "سياسات عمار الحكيم ومقتدى الصدر.. إيران وتحديات ترتيب البيت الشيعي العراقي"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يونيو ٢٠١٧.
- ٢١- نور أيوب، "الحشد الشيعي وانتخابات ٢٠١٨: فخ السياسة!"، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.
- ٢٢- ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الدوحة، ٢٠١٩.

ثانياً: الأجنبية:

- 1- Thomas Ricks, the American Military Adventure in Iraq, Penguin Press, New York, 2016.
- 2- Michele Flournoy and Richard Fontaine, "An Intensified Approach to Combatting the Islamic State," CNAS Policy Brief, New York, August 2015.
- 3- R. Bennett Furlow, Kristin Fleischer, Steven R. Corman, "De-Romanticizing the Islamic State's Vision of the Caliphate", Center for Strategic Communication, Arizona State University, October 27, 2014.
- 4- Will Pegram, "The U.S.'s Reliance on Local Forces: The Key in Defeating the Islamic State," Towson University Journal of International Affairs, Vol.49, No.1, fall (2015).
- 5- Martinez, Luis. The Algerian Civil War, 1990-1998. (New York: Columbia University Press, 2000.
- 6- Daniel Byman and Sara Bjerg Moller, The United States and the Middle East: Interests, Risks, and Costs. In Jeremi Suri and Benjamin Valentino (eds.), Sustainable Security: Rethinking American National Security Strategy (pp. 263-297). (New York: Oxford University Press, 2016).
- 7- Crispin Smith, Still at War: The United States in Iraq, Just Security Journal, Washington DC, May 18, 2022.
- 8- Michael Knights, Deterring Militias in Iraq: What Works and What Doesn't, Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, Jun 28, 2021.
- 9- Michael Eisentadat, Defeating ISIS: A Strategy For a Resilient Adversary and an Intractable Conflict, The Washington Institute for Near East Policy, No. 20, Washington dc, September 2014.
- 10- Jason Rineheart, Counterterrorism and Counterinsurgency, Perspectives on Terrorism, Vol.4, No.5, New York, 2018.
- 11- Audrey Kurth Cronin, "ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat," Foreign Affairs, Vol. 94, No. 2, March-April (2015).